

المستخلص

عبد الزهرة حمدان. فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي مع اشارة خاصة للعراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦). (رسالة ماجستير) . - الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩ .

ومما سبق فإن اهمية البحث تتركز بأعطاء صورة متكاملة عن أنشطة وحالة مصرف الرافدين باستخدام ادوات واساليب التحليل المالي للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦) ، وكذلك اعطاء صورة عن الدور الذي تقوم به المصارف التجارية العاملة في العراق في اداء وظائفها المتعلقة بتجميع المدخرات والدور التمويلي لها ضمن الاقتصاد العراقي وذلك عن طريق استخدام ادوات ومعايير التحليل الاقتصادي.

الهدف

تحديد مدى فاعلية التحليل المالي والاقتصادي واثره في النشاط المصرفي والاقتصادي.

الفرضية

إن البحث يستند الى فرضية مفادها ((إن فاعلية استخدام مؤشرات التحليل المالي في المصارف سيزيد من دور وفاعلية واهمية النشاط المصرفي في الاقتصاد)).

اما ابعاد الدراسة فتتمثل بالاتي:

البعد القطاعي يتمثل بالقطاع المصرفي .

اما البعد المؤسسي فهو يتمثل في المصارف التجارية لكونها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بنقل الاموال من وحدات الفائض الى وحدات العجز .

اما البعد الزمني فيتحدد في المدة (١٩٩٥-٢٠٠٦).

بينما يمثل مصرف الرافدين والاقتصاد العراقي البعد المكاني للبحث.

منهج البحث :

لقد استخدم الباحث الاسلوب الوصفي والتحليلي الى جانب التتبع التاريخي للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٦) لنشاط مصرف الرافدين التجاري ضمن الاقتصاد العراقي بالإضافة الى اسلوب التحليل الاقتصادي باستخدام مؤشرات ومعايير على مستوى مؤسسي وهو المصارف التجارية للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٦)

الاستنتاجات

١- ان فاعلية التحليل المالي في النشاط المصرفي في تقديم التصورات والتوقعات عن طريق متابعة مؤشرات واستخدام أساليبه، وهذه الفاعلية مرتبطة بمدى تطبيقه في تسيير المصرف لنشاطاته.

٢- ضعف الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية لأغلب المصارف العاملة في العراق والاكتفاء بذكر البنود الرئيسية من دون التفصيلية.

٣- افتقار النشرات السنوية للمصارف الحكومية والأهلية في العراق لقائمة التدفق النقدي بالرغم من أهميتها في تحليل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والاكتفاء بالقوائم المالية التقليدية.

٤- اثبت انموذج الفشل المالي المطبق على مصرف الرافدين (انموذج Kida) قوته التنبؤية بحدوث الفشل قبل عام من وقوعه.

5- عدم توفر أرقام قياسية للميزانية العمومية أو كشف الدخل وعدم توفرها للبنود التفصيلية كذلك سواء من الوحدة الإحصائية للمصرف نفسه أم من الجهات المختصة كدائرة الأرقام القياسية في وزارة التخطيط ، وتعد هذه الأرقام مهمة في معالجة التضخم الذي يلقي بآثره على المعلومات والمؤشرات المالية مما جعلها غير واقعية.

6- فاعلية التحليل الاقتصادي لقطاع المصارف التجارية حالة كحال التحليل المالي مرتبط بمدى الأخذ بأدواته ومؤشراته (وبخاصة من قبل الجهات الرقابية وأجهزة متابعة النشاط المصرفي لأنه يبين أهمية القطاع ككل على النشاط الاقتصادي).

7- كلما كان المصرف (وحدة اقتصادية جزئية) يُطبق ويأخذ بنتائج التحليل المالي في تحسين توظيفاته وربحيته واحتفاظه بسيولة مناسبة، كان القطاع ككل ذا دور مهم على مستوى الاقتصاد الوطني.

8- ارتفاع حجم القروض والأنشطة الاستثمارية الأخرى في مصرف الرافدين وبخاصة في السنوات بعد عام ٢٠٠٣ وكما ازداد حجم المدينين أيضاً إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس إيجابياً على حجم الأرباح المتحققة وبخاصة إذا علم أن المصرف حقق خسارة صافية عام ٢٠٠٤ .

9- من المؤشرات الايجابية طيلة مدة الدراسة هو زيادة حجم ودائع المصرف وبنسب كبيرة.

10- يُلاحظ استمرار اعتماد المصرف على مصادر تمويلية خارجية وبخاصة فقرة الدائنين والقروض طويلة الأجل وبخاصة بعد عام ٢٠٠٣ لأنه عام تحول بكافة السياسات في البلد.

11- تعكس المؤشرات المالية لمصرف الرافدين المستخدمة في تحليل كفاءة رأس المال وقدرته على مواجهة المخاطر والخسائر المحتملة سواء بالنسبة للموجودات العاملة أم الخطرة أنه هناك ضعف كبير في إدارة موارده وانخفاض مقدرته على مواجهة الخسائر. بالرغم من حدوث زيادات ضئيلة فيه خلال مدة الدراسة.

12- أظهرت مؤشرات السيولة وخاصة السيولة القانونية بأنها لازالت مرتفعة وهو انعكاس لواقع الاقتصاد العراقي وبضمنه الجهاز المصرفي (الظروف الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي) ، والتي تتطلب من الجهاز المصرفي الاحتفاظ باحتياطيات بنسب مرتفعة .

13- إن مؤشرات الربحية لا تتسجم مع ما يمتلكه مصرف الرافدين من فرص استثمارية أو ما توفر لديه من أمواله أو بما يملكه من خبرة وسمعة كرائد في العمل المصرفي التجاري في العراق وكمصرف لديه تعاقدات وتعاملت كبيرة مع الحكومة .

14- بالرغم من الزيادات المضطربة في أرصدة كل من الودائع والائتمان لمجمل قطاع المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٦) إلا أن عدم الاستقرار وعدم الانتظام كان هو السمة الغالبة على النشاط المصرفي الذي هو انعكاس للواقع الذي يمر به النشاط الاقتصادي وهو ما أظهرته المؤشرات الاقتصادية.

15- أظهرت ودائع المصارف التجارية العراقية نسباً ضئيلة في المساهمة في تكوين إجمالي رأس المال الثابت.

16- الخلل في مكونات عرض النقد مازال قائماً والدليل هو انخفاض مساهمة التغييرات الحادثة في الائتمان الممنوح من المصارف التجارية العراقية في تغييرات عرض النقد للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٦) أي أن التمويل الرئيس لعرض النقد هو الإصدار النقدي الجديد والذي يُعد بحد ذاته مشكلة .

على المصارف التجارية العاملة في العراق في ما يخص الجانب الادخاري أن تتبع السياسات التي تسهم بجذب ادخارات الوحدات الاقتصادية وتبني أسلوب المنافسة غير سعرية (Nonprice Competition) ، التي تعتمد على تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة تساهم في تقليل التكلفة (أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع) أو استخدام المنافسة السعرية عندما يتطلب الأمر وبخاصة عندما لا تتوفر الإمكانية في تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة والمتنوعة كما هو الحال لدى المصارف التجارية العراقية ، وفي مجال التمويل فان على المصارف التجارية العراقية أن تتبنى سياسة ائتمانية يكون هدفها الأساس هو دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق التنسيق مع سياسة البنك المركزي النقدية والتركيز على القطاعات الإنتاجية ومشاريع البنى التحتية والتقليل قدر الإمكان من الائتمان الذي يتسبب بتحفيز الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية.

وضع خطة مستقبلية لتحقيق عمليات الدمج بين المصارف التجارية العراقية سواء الحكومية ام الخاصة لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة الحجم يمكنها المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي.

ضرورة التوسع في فتح الفروع المصرفية في أنحاء العراق كافة والتركيز على فتح المكاتب الصيرفية الصغيرة في المناطق النائية والبعيدة.